

جمهورية مصر العربية



قطاع مكتب الوزير
الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية

دراسة عن
دمج مصلحتي ضرائب الدخل والمبيعات والآثار المتوقعة
(مصلحة الضرائب المصرية)

إعداد الباحث
أسامة إبراهيم عيد مسلم
ديسمبر 2007

• مقدمة

• المبحث الأول : تطور النظام الضريبي المصري و محاولات الإصلاح .

• المبحث الثاني : أهداف برنامج الدمج المصري و الدوافع المؤدية إليه .

• المبحث الثالث : التجارب الدولية في مجال دمج المصالح الإيرادية .

• المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية لدمج مصلحتي الدخل و المبيعات
▪ (مصلحة الضرائب المصرية) .

• الخاتمة و التوصيات .

• المراجع

لاشك أن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة مما يؤدي إلى تخفيض العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية .

كما أن الضرائب تعتبر من الوسائل الهامة في تنشيط و تحفيز الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية بغرض زيادة الإنتاج ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية وما يترتب على ذلك من امتصاص البطالة، حيث تلعب دورا هاما و مؤثرا في تحديد قرار الاستثمار إذ أن المستثمر حين يقرر اختيار دولة ما للاستثمار فإن استفساره الأول بجانب استفسارات أخرى يكون عن المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله.

لذلك حرصت العديد من التشريعات المقارنة أن تركز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر مزايا و إعفاءات مشجعه على الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة إلى أقصى الحدود .

وفى نطاق السعي لجذب الاستثمارات يتم ذلك عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية للضرائب سواء للمستثمر أو للدولة باعتبار أن تقرير ضريبة ما له جدوى اقتصادية وهى مقدار النفع الاقتصادي للمجتمع من تقرير الضريبة و مدى تأثيرها الجاذب أو الطارد للاستثمار. إذ أنه عند فرض الضريبة على المستثمر يجب أن يتم الأخذ في الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي على الاستثمار و المتمثل في تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصاديا وتنمية الصادرات للخارج وذلك بهدف تحقيق زيادة في الدخل القومي وتوفير الحماية الاقتصادية الملزمة للصناعات الوطنية و تشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التميز السعري للضريبة بين الأنشطة المختلفة .

لذلك فقد اتبعت الدولة في الوقت الحاضر سياسة ضريبية مشجعة لدفع عجلة الاستثمار و اعتبار العائد الاقتصادي لإقامة المشروعات الأكثر جدوى لتشغيل العمالة وخلق فرص عمل جديدة و ذلك بزيادة نسبة الإعفاءات و أيضا إلغاء ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال وكذلك إلغاء ضريبة الأيلولة .

حيث أن الاستمرار في زيادة العبء الضريبي يعتبر الطريق السهل في المدى قصير الأجل و لكن تأثيره في المدى المتوسط وطويل الأجل مكلفاً للغاية إذ يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات للخارج حيث المناطق أو الدول الأفضل اقتصاديا .

و قد كان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 154 لسنة 2006 و الخاص بدمج المصلحتين فى مصلحة واحدة، هي مصلحة الضرائب المصرية .. تحولاً تاريخياً .. وحدثاً فارقاً هو الأكبر والأهم فى مسيرة الإصلاح الضريبي .. ومستقبل العمل الضريبي على أرض مصر. و نظراً لأهمية هذا الموضوع فسوف نتناوله بالدراسة و التحليل .

المبحث الأول

تطور النظام الضريبي المصري ومحاولات الإصلاح

باستقراء الملامح العامة للنظام الضريبي خلال الثلث الأول من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن وفي ضوء الظروف العامة التي شكلت البيئة التي عمل فيها النظام وتأثر بهاء ويتضح لنا ما يلي (1) :

1 - يتسم النظام الضريبي الذي كان سائدا قبل نهاية الثلاثينات بضعف قدرته على توفير موارد مالية تكفى للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للبلاد من المرافق العامة وإشباع الحاجات الأساسية من تعليم وصحة ، وانعكس ذلك بآثار سلبية واضحة على القدرة الإنمائية للدولة ، وكان سبباً رئيسياً فى تأخر نهضة الاقتصاد المصرى لفترة طويلة .

ويرجع السبب فى ذلك لانخفاض عدد الضرائب المفروضة وضيق نطاقها، فحتى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين لم يتعد نطاق الضرائب المباشرة كما سبق ضرائب العقارات وضرائب المباني . كما أن الضرائب الجمركية أصبحت عديمة الفاعلية وقليل الجدوى حيث تحدد نطاقها بمقتضى اتفاقات تجارية تمت فى بادئ الأمر بين الدولة العثمانية وفرنسا (1861) ، وابتداء من عام 1884 بدأت مصر تعقد اتفاقيات تجارية مباشرة مع الدول الأجنبية، وقد تضمنت كل تلك الاتفاقيات نص الدولة الأولى بالرعاية ، وقد انعكس هذا النص بآثر سلبي واضح على الحصيلة الضريبية وقدرة الضريبة على تحقيق أهدافها الاقتصادية الأخرى . ومما دعم من حدة هذه الآثار السلبية أن هذه الاتفاقيات تمت بشروط متماثلة جعلت ضريبة الوارد 8% من قيمة السلعة، وضريبة الصادر بواقع 1% من قيمة السلعة المصدرة .

واستثناء من القاعدة السابقة فقد منحت تلك الاتفاقيات للحكومة المصرية حقاً مطلقاً فى فرض وتحديد الضرائب الجمركية على الأذخنة .

2 - أثرت الظروف السياسية السائدة قبل أواخر الثلاثينات تأثراً قوياً على النظام الضريبي السائد - كما أن المكاسب السياسية التي حققتها الحكومة المصرية انعكست بآثار ايجابية على النظام الضريبي . ويمكن استبيان تلك الحقيقة من خلال المشاهدات التالية:

■ بصور دستور سنة 1923 بدأ يتحقق للنظام المصرى كيان سياسى مستقل نسبياً، وانعكس ذلك بآثر إيجابى على النظام الضريبي ، حيث تحقق له نوع من الاستقلالية، أيضا انعكست فى زيادة قدرة الحكومة المصرية فى تعديل النظام الضريبي وبما يسمح بتحقيق آمال وطموحات الشعب المصرى . وبدأت الحكومة المصرية بالفعل بمحاولات لتعديل نظام الضرائب الجمركية إلا أن غالبية تلك المحاولات تعثرت واصطدمت بالعديد من المشاكل القانونية الناتجة عن استمرار سريان الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها فى فترات سابقة وما تضمنته من نص الدولة الأولى بالرعاية.

و مع انتهاء آجال سريان تلك الاتفاقيات وبالتحديد فى فبراير من عام 1930 تم صدور القانون رقم (2) لسنة 1930 والذي تضمن إلغاء لنظام التعريفات التعاقدية وإرساء نظاماً جديداً للتعريفات يتسم بالاستقلالية ويعطى للمشرع الضريبي المصرى حقاً مطلقاً فى وضع وتعديل الضرائب الجمركية بما يحقق أهداف ومصالح وآمال المجتمع المصرى . وبالفعل صدر فى نفس التاريخ المرسوم الخاص بالتعريفات الجمركية الجديدة والذي مثل أولى ملامح التطوير للنظام الضريبي المصرى .

(1) د/سعيد عبد العزيز عثمان . " النظم الضريبية - مدخل تحليل مقارن " .
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية- 2000

■ استمرت الحكومات المصرية في محاولات جادة لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية والتي مثلت قيداً رئيسياً في سبيل تطوير النظام الضريبي . وقد تبلورت تلك المحاولات في عقد معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا ، حيث نصت المادة رقم (13) من الاتفاقية على استبعاد بريطانيا لمساعدة مصر في التخلص من الامتيازات الأجنبية . وللاستفادة من مزايا هذا النص سارعت الحكومة المصرية آنذاك بدعوة الدول الأجنبية صاحبة الامتياز إلى عقد مؤتمر بمدينة " مونترو " وكان من نتائج أعمال هذا المؤتمر توقيع اتفاقية مونترو في الثامن من مايو عام 1937. وقد تضمنت نصوص هذه الاتفاقية ما يلي :

- تعلن الدول المتعاقدة كل منها فيما يخصها قبول إلغاء نظام الامتيازات في القطر المصري إلغاء تاماً في جميع الوجوه [م(1) من الاتفاقية] .

- مع مراعاة مبادئ القانون الدولي يخضع الأجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية وغيرها [م(2) من الاتفاقية] .

وبمقتضى هذه الاتفاقية استعادت مصر سيادتها التشريعية والمالية على المقيمين في أراضيها. وقد كان من الطبيعي أن يواكب هذه المكاسب السياسية تغيرات جوهرية في النظام الضريبي ليصبح أكثر قدره على تحقيق آمال وطموحات المجتمع المصري . وبالفعل صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة الضرائب تضم المتخصصين في هذا المجال سواء من أساتذة الجامعات أو العاملين في المجال الضريبي .

وقد تم تكليف هذه اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بالضرائب والرسوم وتقديم الاقتراحات الضريبية لتطوير النظام الضريبي وزيادة قدرته على تحقيق أهداف المجتمع. وفي 23 مارس عام 1938 انتهت اللجنة من أعمالها وقدمت تقريراً تضمن ثلاثة مشاريع بقوانين ؛ هي :

- مشروع قانون يتعلق بفرض ضرائب على كل من: إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، الإرباح التجارية والصناعية ، وكسب العمل . وبذلك فإن اللجنة قد حذت حذر المشرع الفرنسي في تفضيل نظام الضرائب النوعية على نظام الضرائب الموحدة .

- مشروع قانون بفرض ضرائب الدمغة .

- مشروع قانون بفرض رسم أيلولة على التركات .

وبالفعل صدر القانون رقم 14 لسنة 1939 ليمثل تجسيدا فعلياً لتطبيق نظام الضرائب النوعية في مصر حيث فرضت ضريبة مستقلة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وضريبة على الإرباح التجارية والصناعية ، وضريبة ثالثة على كسب العمل . كما صدر القانون رقم 44 لسنة 1939 والخاص بضرائب الدمغة .

أما مشروع القانون الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات فقد استمرت المناقشات والمعارضات حوله فترة طويلة إلى أن صدر القانون رقم (142) لسنة 1944 والذي تضمن فرض رسم أيلولة على التركات .

ونظراً لما يتمتع به نظام الضرائب النوعية من انتقادات حادة وخاصة فيما يتعلق بالعدالة الضريبية والاجتماعية ، كما أن العدالة الضريبية والاجتماعية أصبحت أحد الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها ، فقد تقدمت الحكومة المصرية بمشروع قانون يتعلق بفرض ضريبة عامة على صافي الدخل الكلي للممول ، حيث يكون وعاء تلك الضريبة مجموع أوعية الضرائب النوعية ، كما أنها تتسم بالشخصية وأنها ذات أسعار تصاعدية .

وبالفعل تحقق ما سعت إليه الحكومة المصرية وصدر القانون رقم (99) لسنة 1949 الخاص بالضريبة العامة على الإيراد.

3 - لم يكن النظام الضريبي في أواخر القرن التاسع عشر والثالث الأول من القرن العشرين أداة وظيفية فعالة لتحقيق مصلحة المجتمع المصري ، وذلك لعدة أسباب :

أ - أن النظام الضريبي قد تأثر بشدة بالظروف السياسية السائدة والتي كانت جميعها في غير صالح المجتمع المصري .

ب - أن النظام الضريبي لم يتضمن أدوات ضريبية متنوعة ومتطورة تسمح له بتحقيق طموحات وآمال المجتمع المصري . فقد كانت الضرائب تقتصر فقط على ضرائب الدخل دون الثروة ، وأن نظام ضرائب الدخل كان محدوداً للغاية حيث أقتصر كما سبق على ضرائب الأطنان وعوائد المباني. أضف إلى ما سبق

فقد اقتصر نطاق تطبيق هذه الضرائب على الوطنيين دون الأجانب . وقد انعكست كل هذه العوامل بآثار سلبية على القدرة الوظيفية للنظام .

ج - إن التشريع الضريبي المصري الذي يمثل الطريقة التي يعمل بها النظام الضريبي في الفترة السابقة على نهاية الثلاثينات من القرن العشرين قد تضمن العديد من النصوص التي تناقضت بشدة مع مصالح وطموحات المجتمع المصري .

ففي الوقت الذي كان فيه من الضروري تشجيع وتحفيز الصناعة الوطنية من خلال تحقيق الحماية الجمركية الفاعلة لها ، نجد أن المشرع الضريبي المصري في أواخر القرن التاسع عشر يلجأ إلى فرض رسم إنتاج يعادل 8% على منتجات الصناعة القطنية المحلية أسوة بمنتجاتها الواردة من الخارج والتي كانت تدفع ضريبة وارء تعادل 8% حتى تمكن المصنوعات الانجليزية أن تغمر الأسواق المصرية وحتى لا تتمتع الصناعة الوطنية بأى نوع من أنواع التشجيع والدعم بالإضافة إلى ما سبق فإن رسم الوارد الذي كان مقرراً بما يعادل 8% لم يميز بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية من العدد والآلات ، كما لم يميز بين الواردات من السلع النهائية والواردات من مستلزمات الإنتاج ، وبالتالي افتقد النظام الضريبي قدرته على القيام بدوره كأداة من أدوات التوجيه الضريبي وخدمة الصناعة الوطنية المحلية في وقت كانت فيه فى أشد الحاجة إلى مثل هذه المساعدة.

4 - أن النظام الضريبي الذي كان سائداً حتى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين لم تراعى مكوناته مبادئ العدالة الضريبية أو الاجتماعية . ويمكن التذليل على صحة ذلك من خلال الملاحظات الاستقرائية التالية :

• نظراً لانتشار الامتيازات الأجنبية وسيطرة تلك الامتيازات على النظام الضريبي السائد إقتصر فرض الضرائب المباشرة على الوطنيين دون الأجانب .

• إقتصر تطبيق الضريبة على بعض عناصر الدخل دون غيرها ، فلم يتعد نطاق الإيرادات الخاضعة للضريبة إيرادات الأطنان والمباني ، كما إقتصر نطاق تطبيق الضريبة على عناصر الدخل دون عناصر الثروة .

• إن اتجاهات عمليات نقل العبء الضريبي كانت تتم فى غالبيتها فى غير صالح أصحاب الدخل المنخفضة، فكانت هناك تدخلات دائمة من قبل كبار الملاك لنقل عبء الضريبة فى اتجاه صغار الملاك كما أن قدرة الملاك على نقل عبء الضريبة إلى المستأجرين كانت عالية.

• إن الضرائب غير المباشرة التي اعتمد عليها النظام كانت تتسم بأنها ذات فئة موحدة من قيمة السلعة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية . وكما هو معروف أن ضريبة غير مباشرة بهذا الشكل يكون عبؤها متدرج تدرجاً عكسياً على الممولين ، كما ينجم عنها آثار سلبية حادة على العدالة الاجتماعية .

5 - منذ حصول مصر على سيادتها المالية على المقيمين بموجب اتفاقية مونترو فى عام 1937 ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، تشكل النظام الضريبي بمقتضى القوانين أرقام (14) لسنة 1939 والخاص بالضرائب النوعية على الدخل ، والقانون رقم (6) لسنة 1941 والخاص بالضريبة على الأرباح الاستثنائية لظروف الحرب العالمية الثانية ، والقانون رقم (44) لسنة 1939 والخاص بضرائب الدمغة ، والقانون رقم (142) لسنة 1944 والخاص برسم الأيلولة على الشركات والقانون رقم (99) لسنة 1949 والخاص بالضريبة العامة على الإيراد. ومنذ ذلك الحين توالى التعديلات على النظام الضريبي ليعكس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصرى .

وباستقراء التغيرات والتطورات التي تحققت فى النظام الضريبي المصري منذ أوائل الخمسينات وحتى الوقت الراهن فإننا نستطيع أن نحدد اتجاهات تلك التغيرات كما يلي :

أ - مع قيام ثورة يوليو عام 1952 وظهور مبادئ وفلسفات جديدة زادت الحاجة إلى تزويد الخزانة العامة بالموارد المالية لتغطية النفقات العامة المتزايدة، ولم تفى الموارد المالية المتاحة آنذاك لتنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي ابتغتها الثورة لتقريب الفوارق بين الطبقات ، وفى ظل الأهداف الجديدة التي ابتغتها الثورة وفى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت قيام الثورة، أصبح ينظر إلى الضريبة ليس فقط على أنها أداة لتمويل الخزانة العامة بل تم النظر إليها أيضا على أنها أداة لتحقيق العدل الاجتماعى بين المواطنين وتوجيه الادخار القومي نحو التنمية الاقتصادية . وفى ضوء هذه

- النظرة للضريبة وفي ظل مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة صدر العديد من القوانين الضريبية ليتواءم النظام الضريبي مع هذه التغيرات .
- صدر القانون رقم (159) لسنة 1952 بفرض ضريبة على مجموع التركة قبل توزيعها على الورثة بالإضافة إلى رسم الأيلولة على التركات السابق إصداره بالقانون رقم (142) لسنة 1944 . صدر القانون رقم (430) لسنة 1953 لاتخاذ بعض التدابير الضريبية التي من شأنها دعم الاقتصاد القومي وتنميته حيث قرر إعفاءات معينة وبشروط معينة، وذلك لتشجيع الانتفاع برؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ، والنهوض بالصناعات ومشروعات التنمية الاقتصادية كالقوة المحركة والتعدين والفنادق واستصلاح الارضى ... الخ.
 - صدر القانون رقم (424) لسنة 1953 بإعفاء الخبراء الأجانب من الضريبة العامة على الإيراد ضمن شروط وحدود معينة ، كما صدر القانون رقم (56) لسنة 1954 بشأن ضريبة المباني ليحل محل الأمر العالي الصادر سنة 1884.
 - صدر القانون رقم (277) لسنة 1956 بفرض ضريبة الدفاع ، والقانون رقم (99) لسنة 1958 بفرض ضريبة على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة .
 - ب - حين اتجهت الدولة إلى إنشاء المؤسسات العامة لتضطلع بالمهام الاقتصادية والاجتماعية المنشودة كانت استجابة النظام الضريبي لهذه الأحداث التاريخية سريعة حيث صدر القانون رقم (265) لسنة 1960 بتقرير إعفاءات ضريبية للمؤسسات العامة .
 - ج - بعد أن استقر الكيان الاقتصادي لدور المؤسسات العامة بعد القرارات الاشتراكية في يوليو سنة 1961 ، وصدر القانون رقم (60) سنة 1962 والخاص بتنظيم المؤسسات العامة التابعة ، أستقر النظام الضريبي نسبياً حتى عام 1967 وما تبعها من ظهور ضرائب إضافية أخرى لتحقيق غايات معينة مثل ضريبة الأمن القومي بالقانون رقم (23) سنة 1967 ، وفي عام 1973 صدرت عدة قوانين أرقام (113) ، (117) ، (118) تتعلق بضريبة الجهاد .
 - د - بانتهاء حرب أكتوبر سنة 1973 وتحقيق انتصارات عسكرية ضخمة تجاوزت حدود التوقعات العسكرية المحسوبة، رغبت الحكومة آنذاك في إحداث تغيرات اقتصادية جوهرية في مسار الاقتصاد المصري ، تجسدت تلك الرغبة وتلك التغيرات في تطبيق ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي وصدر القانون رقم (43) سنة 1974 المعدل بالقانون رقم (32) سنة 1977 والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة ، ويعتبر هذا القانون احد الخطوات الهامة التي اتخذتها الدولة لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي .
- وقد كانت السياسة الضريبية والنظام الضريبي من الأدوات الهامة التي تم الاعتماد عليها في تحقيق السياسة الاقتصادية الجديدة . ومن أهم الأحداث الضريبية التي تحققت منذ تلك الفترة وحتى الوقت الراهن ما يلي :
- تضمنت كافة قوانين الاستثمار الصادرة خلال تلك الفترة العديد من الحوافز الضريبية تمثلت في غالبيتها إعفاءاً ضريبياً للمشروعات الاستثمارية الجديدة والتي تعمل في نطاق قوانين معينة ، لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمسة عشرة سنة ، بالإضافة إلى عدد من الحوافز الضريبية الأخرى .
 - وعندما أرادت الدولة أن تميز في المعاملة الضريبية بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين تمهيداً لفرض ضريبة موحدة على مجموع دخل الأشخاص الطبيعيين صدر القانون رقم (157) لسنة 1981 (حيث تضمن القانون أربعة ضرائب نوعية هي ضريبة رؤوس الأموال المنقولة ، ضريبة الإرباح التجارية والصناعية ، ضريبة المرتبات وضريبة أرباح المهن غير التجارية ، وبالإضافة إلى هذه الضرائب النوعية تضمن القانون ضريبة عامة على الدخل يخضع لها كل ممول يزيد دخله - من أحد أو كل المصادر الداخلية السابق فرض ضريبة نوعية عليها - عن 2000 (ألفين) جنيه مصري في السنة . كما ألغى القانون كافة الضرائب الإضافية والتي فرضت في فترات سابقة لأغراض محددة كضريبة الدفاع والأمن القومي ، وضريبة الجهاد على أن يسرى هذا الإلغاء ابتداء من ربط عام 1982 ، وقد تضمن القانون لأول مرة كتاباً مستقلاً يتعلق بالمعاملة الضريبية لأرباح شركات الأموال .

- تحت ضغط عجز الموازنة العامة والحاجة المستمرة والمتزايدة للأموال صدر قانون تنمية موارد الدولة رقم (147) لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ، حيث تقرر الرسم الاضافى على الواردات التي تزيد عن (18) ألف جنيه مصري في السنة بالنسبة للشخص الطبيعي ، وقد فرض هذا الرسم أيضا على الأجانب .
- صدور القانون رقم (34) لسنة 1978 بفرض ضريبة على الاراضى الفضاء الواقعة داخل كردون المدينة . وفى نطاق التغيرات التي طرأت في ضرائب الثروة صدر القانون رقم (228) لسنة 1989 والذي ألغى قانوني رسم الأيلولة . والضريبة على مجموع التركة . وبمقتضى القانون السابق تم فرض ضريبة واحدة على صافى ما يؤول من أموال لكل وارث أو مستحق التركة .
- هـ - نظرا لسيطرة الهدف المالي على النظام الضريبي المصري ، وبحثا عن زيادة الموارد المالية للدولة من خلال الضرائب المباشرة ، صدر القانون رقم (229) لسنة 1989⁽¹⁾ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين فى الخارج ، ونظرا للحكم بعدم دستورية هذا القانون تم إصدار القانون رقم (208) لسنة 1994 بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين في الخارج .
- و - و استكمالاً للتغيرات الضريبية المتلاحقة في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين صدر القانون رقم (187) لسنة 1993 بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم (157) لسنة 1981 وقد نشر بالجريدة الرسمية في 31 ديسمبر سنة 1993 . وقد حمل هذا القانون الجديد مسمى جديد للنظام الضريبي المصري وهو " نظام الضريبة الموحدة " .
- ز - لم تقتصر التعديلات في النظام الضريبي على التغيرات في الضرائب المباشرة بل امتدت لتشمل الضرائب غير المباشرة . وفى هذا المجال نوجز ما يلي : -
- صدر القانون رقم (66) لسنة 1963 ناسخاً كل ما سبقه من قوانين ولوائح جمركية، ثم صدر القانون رقم (75) لسنة 1980 معدلاً للقانون رقم (66) لسنة 1963 .
- تم تعديل التعريفات الجمركية بالقانون رقم (202) لسنة 1980 و القانون رقم (351) لسنة 1986. ورغبة فى تنظيم الإعفاءات الجمركية صدر القانون رقم (186) لسنة 1986 ، كما صدرت التعريفات الجمركية تحت رقم (351) لسنة 1986، وقد روعي في إعدادها إرساء العديد من القواعد والأسس لرفع كفاءة التعريفات الجمركية في أداء دورها فى رسم السياسات الاقتصادية والمالية المستهدفة ، وبعد مرور ثلاث سنوات وبالتحديد في عام 1989 تم تعديل التعريفات الجمركية ، حيث تضمنت التعديلات الجديدة تخفيض أسعارها بعد أن تم حساب القيمة على أساس سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري ، وتبع ذلك صدور القرارات بقوانين أرقام (304) ، (305) لسنة 1989 تضمنت أيضا تعديلات في التعريفات الجمركية السائدة .
- صدر القانون رقم (133) لسنة 1981 والخاص بضريبة الاستهلاك لتحل محل العديد من الضرائب والرسوم والإتاوات مثل رسوم الإنتاج ورسوم الاستهلاك وفروق الأسعار على التلفزيون وضريبة الجهاد على بعض السلع ... الخ .
- ثم توالى العديد من التعديلات على قانون ضرائب الاستهلاك حيث عدل بالقانون رقم (102) لسنة 1982 ، و بالقانون رقم (360) لسنة 1982 .
- وأخيرا تم تتويج هذه التغيرات بإصدار القانون رقم (11) لسنة 1991 والخاص بالضريبة العامة على المبيعات . وبإصدار هذا القانون تم إلغاء القانون رقم (133) لسنة 1981 والخاص بضرائب الاستهلاك .
- و كان صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 154 لسنة 2006 فى مايو 2006 والخاص بدمج المصلحتين فى مصلحة واحدة، هى مصلحة الضرائب المصرية .. الأمر الذى يشكل تحولاً تاريخياً .. وحدثاً فارقاً هو الأكبر والأهم فى مسيرة الإصلاح الضريبي .. ومستقبل العمل الضريبي على أرض مصر.

(1) المصدر : نفس المصدر السابق .

المبحث الثاني أهداف برنامج الدمج المصري والدوافع المؤدية إليه

تهدف عملية الدمج بين المصالح الإيرادية إلى تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية كما أوضح تقرير صندوق النقد الدولي. وقد أورد التقرير مجموعة من الحقائق نوجزها في الآتي⁽¹⁾:

1. اتجاه معظم دول العالم إلى دمج المصالح الإيرادية شاملة الاستقطاعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية .
 2. اعتماد نجاح الدمج على عناصر متعددة و متنوعة منها :-
 - الإدارة الضريبية المتطورة .
 - التنسيق المستمر للسياسات الضريبية و التشريعية .
 - تهيئة الرأي العام لقبول الدمج و معدل درجة التزام الممول بالسداد .
 - تخطيط مشروع عملية الدمج و إدارته بكفاءة ... و تشمل الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الضريبية و الإصلاحات المؤسسية .
 - التنسيق القوى و الكامل بعد عملية الدمج .
- و قد ارجع التقرير عملية الدمج إلى مجموعة من الأسباب و الدوافع حددها التقرير في الآتي :
1. تعريف و تسجيل الممول باستخدام رقم ضريبي موحد .
 2. إيجاد نظم لجمع المعلومات عن طريق الإقرارات من أصحاب الأعمال و المهن الحرة .
 3. إيجاد نظم لكفاءة عملية التحصيل و مراقبة و متابعة أصحاب الأعمال الذين لم يقوموا بملأ الإقرار أو سداد الضرائب و الاستقطاعات الاجتماعية .
 4. التحقق من صحة المعلومات الموجودة بالإقرارات باستخدام أسلوب المخاطرة المتقدمة و الخاصة بطرق الفحص .
 5. كفاءة استخدام الموارد .
 6. تخفيض التكلفة الإدارية .
 7. تخفيض تكلفة الالتزام للممول .
 8. تحسين التنسيق فيما بين المصالح الإيرادية .
- الإجراءات الانتقالية الخاصة بالتحصيل قبل عملية الدمج و التي أوردتها تقرير صندوق النقد الدولي ، و تتبين من خلال الجدول التالي :

(1) دليل الأبحاث و الدراسات المقارنة في ضريبة المبيعات و الضريبة على القيمة المضافة ، وزارة المالية مصلحة الضرائب العامة على المبيعات – قطاع البحوث و السياسات الضريبية الجزء الثاني ، 2006

النشاط	الهدف	الطريقة
إدارة المتحصلات والتحصيل	إدارة شاملة و موحدة للنتائج وتعقيب النتائج الخاصة بالخطوة ومتابعة طرق تحسين الأداء	دمج تقارير الأداء المالي بصورة مستمرة للضرائب والاستقطاعات الاجتماعية إلى تقرير موحد .
الأشخاص الذين لم يتقدموا بالتسجيل وملاً الإقرار (المتأخرين)	متابعة و تعقيب موحد مع المسجلين الممولين للضرائب والاستقطاعات الاجتماعية .	تحويل و تغذية التقارير الخاصة بهم للحاسب الآلي بعد إنشاء قاعدة بيانات دقيقة لهم من خلال استخدام الرقم الضريبي الموحد مع توزيعها للمأموريات للتحصيل .
المتأخرات	تقرير موحد عن المتأخرات	تقرير يدوى أو آلي يتم فيه جمع البيانات عن طريق الضرائب والاستقطاعات الاجتماعية في تقرير واحد من خلال استخدام بعض التفسيرات بالنسبة للأشخاص الذين لم يتقدموا بالتسجيل وتوزيعها للمأموريات .
الفحص	فحص موحد للضريبة والاستقطاعات الاجتماعية	تبسيط الفحص من خلال فريق فحص واحد مزود بالمعلومات والبيانات الخاصة بالضريبة والاستقطاعات الاجتماعية لممارسة عملية الفحص .
ملاً الإقرار	إقرار موحد	عند الانتهاء من تصميم الإقرار الموحد يقوم الممول باستخدامه قبل توحيد نظم قاعدة البيانات .

إما في الحالة المصرية ؛ فيعتبر الدمج جزء من منظومة متكاملة للإصلاح المالي والضريبي ، و من أهم الأسباب و الدوافع لعملية الدمج في الحالة المصرية هي (1) :-

- 1- رفع كفاءة الإدارة الضريبية باعتبارها ركيزة أساسية في برنامج الإصلاح المالي والضريبي وذلك بإنشاء مصلحة الضرائب المصرية التي تتسم بالعصرية والتفاعل الإنساني والقانوني مع المجتمع الضريبي حتى يتم تطبيق القوانين الضريبية بشكل متوازن والحرص الدائم على مصلحة طرفي العملية الضريبية (الممول والخزانة العامة) .
- 2- الارتباط والتشابه الكبير بين ضرائب المبيعات وضرائب الدخل في معظم الأنشطة الضريبية ولذلك فإنه من الأفضل أن يتم ذلك تحت مظلة مصلحة واحدة.
- 3- تحديث الإجراءات وإدخال التكنولوجيا الحديثة لجعل الخدمة التي تقدمها مصلحة الضرائب أكثر كفاءة وأقل تكلفة.
- 4- تيسير الالتزام الطوعي للجمهور ومساعدته على الوفاء بالالتزامات الضريبية.
- 5- تحسين مناخ الاستثمار لأن الضرائب وأسعارها ومرونة التعامل معها من أهم الموضوعات التي تشغل بال المستثمرين.

(1) المصدر : رسالة السيد / رئيس مصلحة الضرائب المصرية

" عن قرار دمج مصلحتي الدخل و المبيعات في مصلحة الضرائب المصرية "

يناير 2007

- 6- تخفيض تكلفة العمل الضريبي وسرعة انجاز التحاسب الضريبي وعدم وجود اختلافات كبيرة بين الممول والمأمور الضريبي مما يوفر على الممول الوقت والجهد والمال.
- 7- تقديم خدمات ضريبية متميزة لدافعي الضرائب وذلك بتوحيد الإجراءات عند تطبيق قانوني الدخل والمبيعات.
- 8- المصلحة الجديدة سوف تتواءم مع المصالح الضريبية العالمية مع العلم بأنه يوجد 116 دولة طبقت دمج مصلحتي الضرائب على المبيعات والدخل من بين 136 دولة على مستوى العالم .

البرنامج المصري لعملية الدمج

تم بناء البرنامج المصري لدمج مصلحتي الضرائب على الدخل والمبيعات على مجموعة مبادئ جوهرية هي ⁽¹⁾:

أولاً: ستعمل الإدارة بشكل أساسي في الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب المصرية على أساس وظيفي بمعنى أن الأنشطة الوظيفية للمصلحة سيتم تنظيمها وإدارتها بشكل هرمي وعلى سبيل المثال فإن وظيفة الفحص سوف يتولى الإشراف عليها فنياً هرم وظيفي بدءاً من رئيس قطاع الفحص وحتى مدير إدارة الفحص بالمأمورية وهذا سيؤدي إلى توحيد إجراءات الفحص وتوحيد التطبيق للقانون الضريبي في مختلف المواقع وهكذا في الوظائف الأخرى مثل التحصيل- الاتصالات .. إلخ.

ثانياً: تطبيق نظرية التحصيل الحديثة والتي تقوم على أن 20% من الممولين بالمجتمع الضريبي سواء في الدول النامية أو المتقدمة يساهمون بنسبة 80% من إجمالي الحصيلة الضريبية السنوية وأن 80% من أفراد المجتمع الضريبي يساهمون بنسبة 20% من إجمالي الحصيلة وعلى هذا الأساس سيعتمد تنظيم المصلحة الجديدة على هيكل تنظيمي جديد للممولين يتضمن تقسيمهم على ثلاث فئات وفقاً لرقم الأعمال . و تتمثل هذه الفئات في الآتي :

• الشريحة الأولى

إنشاء مأمورية لكبار الممولين بالقاهرة وتم ذلك في سبتمبر 2005م وتضم كل ممول يبلغ إجمالي ما يسدده من ضرائب مبيعات مليون جنيه فأكثر أو يصل صافي أرباحهم سبعة ملايين جنيه فأكثر بالنسبة للضرائب على الدخل. وهناك احتمال بإنشاء مأمورية لكبار الممولين بالإسكندرية وأخرى بالصعيد.

ويتم تطبيق قانوني ضريبة الدخل والمبيعات على هذه الشريحة .

• الشريحة الثانية

تمثل متوسطي الممولين والتي ستضم كل ممول أقل من حد التسجيل في مأمورية كبار الممولين وفوق حد تسجيل ضريبة المبيعات الموجود الآن وهو 150 ألف جنيه كرقم أعمال ومن المحتمل رفع حد التسجيل ليكون 300 ألف جنيه بصدر تعديل بعض أحكام قانون ضريبة المبيعات والانتقال إلى التطبيق الكامل لضريبة القيمة المضافة، ويتم تطبيق أيضاً قانوني الضرائب على المبيعات والدخل على هذه الشريحة.

(1) المصدر : رسالة السيد / رئيس مصلحة الضرائب المصرية

" عن قرار دمج مصلحتي الدخل و المبيعات في مصلحة الضرائب المصرية "

يناير 2007

• الشريحة الثالثة

فهى صغار الممولين وهم كل ممول غير مسجل فى ضريبة المبيعات وهذا يعنى أن الممولين فى هذه الشريحة يخضعون لضريبة الدخل فقط وسيتم عمل دراسة خاصة بهم بوضع نظم وأسس مبسطة لمحاسبتهم ضريبياً.

ثالثاً : سستبنى الإدارة الضريبية منهجاً عالى الجودة يتم التركيز فيه على خدمة الممولين والاعتماد على الثقة المتبادلة بين المصلحة والممولين والتأكد على أن المصلحة الجديدة جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وإنها ليست فى حالة صدام مع المجتمع بل العكس هو الصحيح فى المصلحة الجديدة ستكون بمثابة المستشار القانونى والضريبى لكل الممولين.

و بناءاً على هذه المبادئ الثلاثة التى تبناها البرنامج المصرى للدمج ، قد تم وضع خطة للهيكل التنظيمى للمصلحة الجديدة يتلائم مع البيئة الثقافية المصرية . ويتكون هذا الهيكل من :

1. اللجنة التوجيهية :

يرأسها السيد / رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

وتضم فى عضويتها ممثلين من وزارة المالية والمصلحتين وخبراء مصريين يتم تعيينهم بقرار من وزير المالية بالإضافة إلى السيد مدير مشروع الدمج.

تتولى اللجنة تلقي كل التوصيات التى تنتهى إليها مجموعات العمل وإتخاذ القرارات بشأن كل جوانب التخطيط والتنفيذ.

2. مكتب برنامج المشروع :

يرأسه مستشار السيد الدكتور / وزير المالية

ويضم فى عضويته نخبة متميزة من الأساتذة والمستشارين الذين لديهم دراية وخبرة محلية وعالمية فى مجال الضرائب وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية.

ويقوم المكتب مع لجان الدمج بتحليل كل مجالات العمل بالمصلحة الجديدة ورفع التوصيات المقترحة إلى اللجنة التوجيهية لاتخاذ اللازم بشأنها.

3. اللجان المتخصصة :

تم اختيار 17 مجموعة عمل متنوعة وتم إختيار أعضاء تلك الفرق من المصلحتين بالتساوى وتقوم هذه المجموعات بوضع الخطة لكل مجالات العمل الضريبى وتقوم بتقديمها إلى اللجنة التوجيهية للموافقة عليها أو تعديلها، و تمثلت مجموعات العمل فى الاتى :

- 1- خدمات الممولين
- 2- الاتصالات
- 3- التدريب والتطوير
- 4- الشئون المالية والإدارية
- 5- التنظيم
- 6- الفحص
- 7- المراجعة الداخلية
- 8- التحصيل والدين
- 9- الموارد البشرية وإدارة التغيير
- 10- الشئون القانونية
- 11- مأمورية نموذجية للممولين متوسطى الحجم
- 12- نظام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
- 13- فريق المكافحة
- 14- تكنولوجيا المعلومات
- 15- الحصر
- 16- لجنة التخطيط الاستراتيجي
- 17- لجنة التحليل الإقتصادى

ومن المعروف أن مجموعات العمل لا تمثل بالضرورة الإدارات الرئيسية المساعدة طبقاً لما هو متعارف عليه في المصلحتين حالياً، ولكنها تمثل الأنشطة والوظائف الأساسية في المصلحتين وتقوم بتقديم التوصيات الضرورية لما يجب أن تكون عليه الإدارة الضريبية الجديدة. وقد تم ضم بعض القيادات التنفيذية بالمصلحتين لكي يساهموا في وضع الخطط المختلفة والخاصة بكل الأنشطة والإشراف على تنفيذها.

المدة الزمنية لبرنامج الدمج المصري

و تم التخطيط للمدة الزمنية المتوقعة لانتهاء من برنامج الدمج و وصولاً إلى الاندماج الكامل بين المصلحتين و ذلك على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى:

بدأت في أغسطس 2006 بتشكيل اللجان الـ 17 لوضع الخطط التفصيلية لكل الأنشطة الضريبية وانتهت اللجان من وضع الخطط المختلفة بانتهاء سبتمبر 2006 ويعتبر ذلك إنجازاً هاماً وتاريخياً.

المرحلة الثانية:

متوسطة المدى وبدأت من سبتمبر 2006 حتى سبتمبر 2007 و تم الانتهاء من وضع البرامج التنفيذية للخطط النهائية بواسطة لجان الدمج والتي تستعين بالخبرات الوظيفية لكل العاملين.

المرحلة الثالثة:

وهي لمدة سنتين تاليتين للخطة السابقة وفيهما يتم تدوير هيكل مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الضرائب على الدخل وإنشاء هيكل جديد لمصلحة الضرائب المصرية.

المبحث الثالث

التجارب الدولية فى مجال دمج المصالح الايرادية

نتناول من خلال هذا المبحث التحليل لتجارب بعض دول العالم و التى سبقت مصر فى مجال دمج المصالح الإيرادية ، و ذلك للاستفادة منها فى الحالة المصرية (1).

تجربة انجلترا

إن عملية إنشاء إدارة واحدة للتعامل مع الممول ستؤدي إلى استخدام المعلومات بشكل أفضل وتحسن عملية تحصيل الضريبة من الممولين غير ملتزمين ، و خفض تكلفة الالتزام وتحسين العدالة فى النظام الضريبي ، و من ثم نظرا لأن الإدارة الضريبية بالمملكة المتحدة تسعى إلى تطوير فقد قامت بعمل تحليل كامل للموقف إشتمل على النقاط الثلاث التالية:

1. إبقاء الوضع الحالي مع إجراء تعديلات طفيفة عند الحاجة .
2. إنشاء إدارة جديدة يندمج بها مصلحة الإيرادات والجمارك .
3. التخطيط الاستراتيجي بحيث تقوم الإدارة الإستراتيجية بعمل التخطيط طويل المدى للإدارة الضريبية

رجح التحليل إنشاء إدارة جديدة مع إجراء التعديلات التالية :

1. خدمة العملاء (الممولين) وتكلفة الالتزام الطوعى من خلال الالتزام بسياسة الضريبية .
 2. رفع فاعلية الأداء من خلال التخطيط الاستراتيجي حيث تقوم الإدارة بالاتجاه إلى الاستفادة من المعلومات من خلال الاتجاهات الجديدة للفحص .
 3. رفع الكفاءة بالمصلحة .
- ومن الضروري الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة نظرا لان عملية إنشاء مصلحة جديدة سينعكس على المدى القصير في التكاليف و التي تختلف بخلاف طبيعة ونوع المصالح.
- كما يجب الأخذ فى الاعتبار المخاطر الناجمة عن هذا البرنامج على أن يتضمن المخاطر التى ستواجهها الشركات الاستثمارية .
- علما بأن الدول الأخرى التى قامت بدمج الضرائب المباشرة وغير مباشرة قد وجدت أن حصيله الإيرادات قد ارتفعت بعد الدمج ، و من ثم فإن إدارة الإيرادات توصي بإنشاء مصلحة واحد يندمج فيها مصلحة الإيرادات ومصلحة الجمارك .
- يجب على الإدارة ضريبية القيام بما يلي :
- إيجاد بيئة وثقافة جديدة لمصلحة .
 - توسيع فرص العمل ، تطوير الهيكل التنظيمي والاستفادة من الخبرات السابقة في المصلحة الجديدة

وقد ركز تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) على المزايا التي سيتم الحصول عليها من خلال تنظيم الإدارة الضريبية لتناسب واحتياجات الممولين بدلا من نوع الضريبة مما سيتطلب التحول الموضح بالجدول التالي

من	إلى
دافع الضريبة	العميل
خدمات متعددة	إدارة واحدة لأداء الخدمة
الاتصالات الورقية	الاتصالات الإلكترونية
النقدية والشيكات	تحويل الأموال إلكترونياً
التعامل اليدوي	التعامل الميكانيكي
البرامج الفعالة	البرامج الأكثر فاعلية
المساعدة	المساعدة الذاتية والتعلم

و يرى صندوق النقد الدولي أن الإدارة الضريبية ستكون أكثر فاعلية عند الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركات بدلا من متطلبات الإدارة الضريبية ، كما يوصي بإنشاء وحدة لكبار الممولين لتتضمن كافة أنواع الضرائب مما سيؤدي إلى :

1. تأمين الإيراد العام من الضرائب .
2. رفع كفاءة الفحص .
3. تطوير إدارة المتأخرات .
4. منح الممول خدمات أفضل .

كما يري إنه إذا ما قامت الإدارة الضريبية بالتركيز على الأساس الضريبي فإن هذا سيتطلب زيادة التكاليف الإدارية وخفض الإنتاجية وأذلك نظرا لازدواج العمل بين الإدارات، وصعوبة تطبيق برامج الالتزام الطوعي تم تصميم التغيرات الإدارية لتحسين التعامل مع العملاء والتطبيق السليم لآليات السياسة المتبعة من الحكومة

تحليل الوظائف

■ * المعلومات :

تقوم بجمع المعلومات من خلال الإقرار الضريبي ، طلبات التسجيل ،الطلبات المقدمة من الممولين للحصول على استشارة ضريبية ، ... وأخرى .
كما يتم تحديث هذه البيانات من خلال زيارات الفحص أو الفحص المكتبي ، الزيارات التي تتم للممول لإعطائه النصيحة أو توعيته وغيرها من أنشطة الالتزام الطوعي .
كما يتم إدراج المعلومة المتحصل عليها من الممول أو من أي طرف ثالث إلى نظام الإدارة الضريبية ومراجعتها أو تصحيحها و التحقق من مصداقيتها من خلال التحقق الحسابي وغيره من سبل التحقق .

■ * التحصيل :

تتولى شؤون تحصيل ورد الضريبة من وإلى الممول ،كما تقوم بتحديث البيانات الخاصة بحسابات الممولين

■ * الفحص والتحقق :

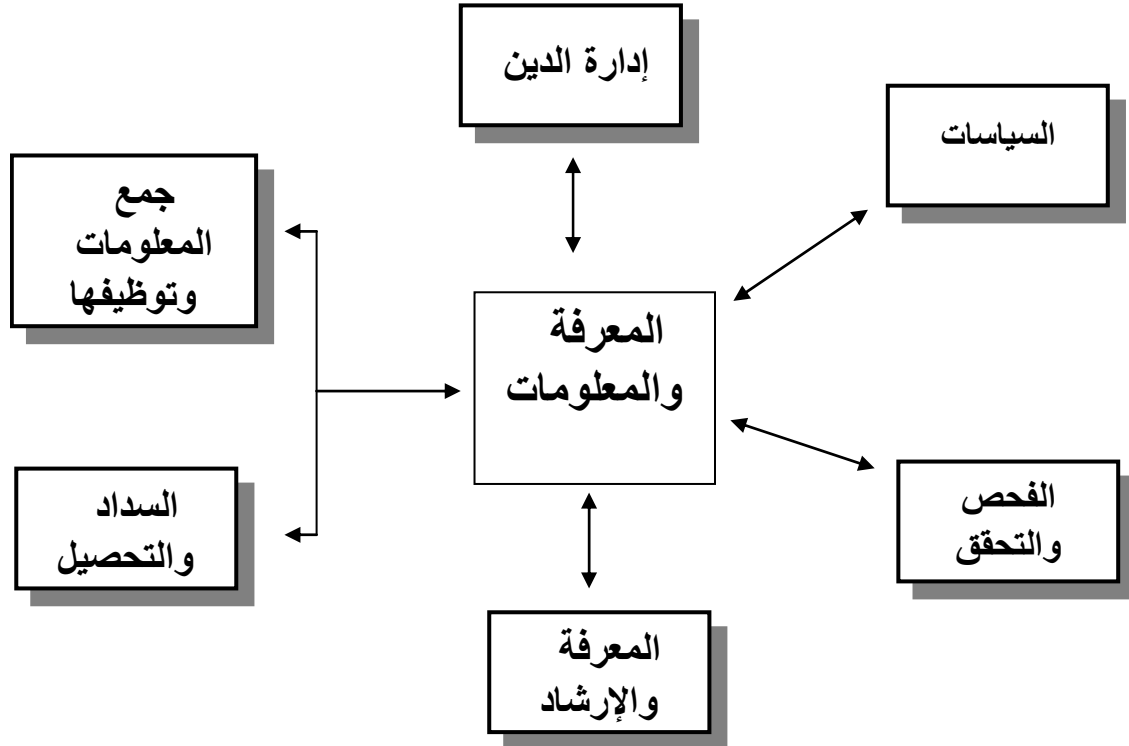
تتطلب وجود خبرات ضريبية عالية وذلك للتمكن من إجراء التحقق من مصداقية الإقرار الضريبي ،والتأكد من التزام الممول بالقوانين الضريبية و بالتالي تعدل حسابات الممولين . لإمكان القيام بأعمال الفحص إما مكتبياً او بزيارات للممول .

■ * التوعية و مساعدة الممولين :

هي عبارة عن خليط بين التطبيق والحكم وذلك لمساعدة الممولين في معرفة حقوقهم وواجباتهم .

التحقق من تحصيل الضريبة المستحقة في موعدها القانوني وعمل الترتيبات اللازمة ويتضمن العمل بهذه الإدارة التذكير الشفهي تليفونياً ، و التذكير الكتابي ، و ترتيب موعدها سداد الديون وفقاً لإمكانية المنشأة المادية .

و نعرض من خلال الشكل التالي التغيرات الإدارية وفقاً لاحتياجات الممولين :



تحتوى على عدد قليل من الموظفين لعمل التوجيهات الإستراتيجية للإدارات الأخرى بالمصلحة .

■ خدمات الدعم (الفحص و التحقق) :

تحتوى على الموارد البشرية ، الخدمات القانونية ، إدارة الأصول ، التمويل ، التكنولوجيا ، إدارة العقود و التوظيف .

■ ملخص بالمنافع المتوقعة :

- سيستفيد الممول من التخطيط الواسع لكلا من التزاماته و العمليات التجارية .
 - الوصول إلى الكفاءة العليا و ذلك من خلال المعلومات المتحصل عليها من قبل الممولين والتي تؤدي إلى الفهم الأمثل لاحتياجاتهم .
 - الحصول على المعلومات الضريبية من خلال تتبعها عن طريق الانترنت .
 - الحصول على الإرشادات و النصائح تليفونيا و التي تحتاج إليها المنشآت الاستثمارية لفهم الهيكل التنظيمي للضريبة .
 - الفحص المشترك للشركات الصغرى و الاتساق بالجدول الزمني لفحص الشركات الكبرى .
 - تحسين عملية توظيف و جمع المعلومات مما يتيح الفرصة للممول أو مستشاريه في الحصول على الموقف التاريخي للممول مع المصلحة و من ثم إعطائه النصائح و الدعم الملانم له .
 - تبسيط سبل السداد و عمل حساب واحد للممول مما يساعده في إدارته للتدفقات النقدية له من و الى المصلحة
 - حملات التوعية الخاصة بالنظام الضريبي و التي تؤدي له في مراحل مختلفة على مدار الدورة الحياتية للمنشأة .
 - و لا تعنى عملية الدمج ان يتعامل كافة العاملين بالإدارة الضريبية مع كل أنواع الضرائب أو أن كل الممولين سيقومون بالتعامل فقط مع إدارة إيرادات واحدة إنما سيشمل التغيير مما يلي :
 - تحسين عملية تقسيم الممولين وفقاً للإلزام المتتابعى .
 - التحول الى التعريفات المشتركة و التطبيقات العملية مما سيسهل على الممول عملية الالتزام.
 - الاستخدام الأفضل للمهارات التخصصية و التطبيق الأمثل للنظام الضريبي .
 - تطبيق منهج الضريبة غير المباشرة (الاتجاه الى التقرير الفعلي و التحصيل و تطبيق المنهج الاستراتيجي لسد الفجوة الضريبية) و معلومات العمليات من الضريبة المباشرة .
 - تحسين عملية توظيف الموارد المتعلقة بالفحص و ذلك لرفع العائد من أنشطة الالتزام.
 - التوسع فى التدخلات الممكنة عند القيام بعمل استراتيجيات (سياسات) مكافحة الغش.
- و قد أدى اندماج الفحص بين أنواع الضرائب إلى زيادة الإيرادات المتحصلة .

- * و قد أدى التزايد المستمر في عدد الممولين الذين يستخدمون الانترنت للتعامل مع المصلحة الى قيامها بتصميم برامج الكترونية للتعامل مع الحالات التالية :
- * الحصول على معلومات تخص الممول الكترونيا مما يجعل التحقق من الأخطاء أكثر سهولة و سرعة و يخفض عدد الأخطاء التى قد يدرجها الممول يدوياً .
- * و أيضا قد يؤدي اللجوء إلى ميكنة الضريبة إلى خفض عدد العاملين الذين قد تحتاج إليهم المصلحة للأنشطة المتعلقة بالعمليات الضريبية و من ثم فإن إدخال الميكنة سيؤدي الى توافر مصادر البيانات لتحسين خدمات الممولين .
- * يؤدي إنشاء إدارة ضريبية جديدة إلى الحد من تداخل التعامل مع الممولين و تحسين التركيز مع الممولين و توحيد المعاملة معهم .

و تكمن المشكلة فى هذا الاتجاه الى انه بالنسبة للضرائب المباشرة فانه لا يتم الفصل الواضح بين المنشآت الاستثمارية و الأفراد حيث على سبيل المثال يقوم كلا منهم : بسداد ضريبة على الدخل، ودفع تأمينات اجتماعية مما يؤدى إلى ازدواج الضريبة .

إلا انه و بضم ادارات الضرائب على الشركات فسيتم زيادة الإيرادات من خلال استخدام الفحص الفعلى للشركات الكبرى .

■ التخطيط الاستراتيجي :

- تحتاج الإدارة الجديدة إلى التخطيط الاستراتيجي لفحص التكاليف و المخاطر و التى قد تتضمن الاتى :
- وضع خطة منفردة لسد الفجوة الضريبية ، و خفض تكاليف الالتزام الطوعي، و تحسين خدمة الممولين للممول الواحد .
- تطوير إدارة المعلومات ، و السماح بتبادل المعلومات، و التوزيع الأفضل للموارد على الهيكل الحالي للمصلحة بما فى ذلك تغطية وحدة المعلومات .
- لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية فان المناهج الجديدة التى سيتم إتباعها والمعروضة فيما يلى سوف تؤدى إلى زيادة الالتزام الطوعي ، و ملاحقة غير ملتزمين، وسد الفجوة الضريبية ؛ و ذلك من خلال التطوير التالي :

- استخدام المناهج الإستراتيجية فى كافة الإدارات الضريبية .

- تحسين إدارة المخاطر من خلال الحصول على معلومات كاملة و تحليلها تحليل دقيق .

- الدمج بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة فى أعمال الالتزام الطوعي .

- الاستخدام الأمثل و المرن للموارد المتاحة .

مدى تأثير دمج مصلحتي الضرائب على الدخل و مصلحة الضرائب على الإنتاج (المسنولة عن تحصيل الضريبة على القيمة المضافة) على المنشآت الصغيرة :

1. تحديد جهة واحدة يستطيع من خلالها صغار الممولين التعامل مع المصلحة بعد الدمج .
2. دمج المصلحتين سوف يؤدى الى ضرورة وضع نظام يجبر الممولين غير الملتزمين على الالتزام .
3. الحد من عدد الإقرارات التى يضطر صغار الممولين لتقديمها و ذلك من خلال المحاسبة السنوية للضريبة على القيمة المضافة و ربط إقرارها بالإقرار السنوي .
4. فتح حساب واحد لصغار الممولين يضمن وجود سجل موحد لكل ممول و يمكن الوصول إليه بواسطة رقم كودى سرى .

■ مميزات النظام الضريبي بعد الدمج :

- قانوني : يجب أن يكون التشريع الضريبي قانونيا و يحظى بموافقة البرلمان .
- محدد : يجب ألا يضطر الممول إلى اللجوء للقضاء بشكل تلقائي لحل إحدى المشكلات المتعلقة بالضرائب .
- بسيط : و واضح و سهل الفهم .
- سهل : سهولة حساب و تحصيل الضريبة مع مراعاة خفض تكاليف التحصيل .
- موجه : يجب أن يكون النظام الضريبي موجه نحو سد الثغرات التى تزيد من تجنب الضريبة أو التهرب منها .
- مستقر : يتم التغيير التشريعي فى أضيق الحدود و عند الضرورة فقط .
- إلى : متابعة النظام دوريا .
- عادل : من خلال معاملة الممولين معاملة موحدة .
- منافس : و مشجع للاستثمار و التجارة داخل انجلترا و خارجها .
- اللجوء إلى المستشارين عند الضرورة لحل المشكلات المتعلقة بالتشريع الضريبي .

• مقارنة الوضع قبل الدمج و بعد الدمج بين المصلحتين :

الوضع قبل الدمج	الوضع بعد الدمج
1- جمع المعلومات : • تتعامل كل مصلحة مع عدد من الضرائب التي تختلف متطلباتها من المعلومات . • تستخدم المصلحتين نفس آليات جمع المعلومات سواء يدويا أو آلياً. • تقوم المصلحتان بتحصيل ضرائب متشابهة ولكنها ليست متطابقة بالإضافة الى عدم توافر المشاركة الكاملة للمعلومات و يرجع هذا بشكل اساسي لقوانين حماية سرية المعلومات . 2- سداد ورد الضريبة : • يتم تحصيل الضريبة و ردها فى كل مصلحة من خلال موظفين رسميين يحكم عملهم القواعد المحاسبية الحكومة . • اختلاف مواعيد استحقاق سداد الضريبة من مصلحة الى أخرى كما تختلف العقوبات والغرامات المستحقة على السداد المتأخر وعدم تقديم الإقرار	• استخدام الأساليب الالكترونية لجمع المعلومات . • تخفيف العبء عن الممولين من خلال السماح لهم بامساك دفاتر واحدة للضريبتين دون الحاجة إلى ازدواجية السجلات والدفاتر . • تطوير النماذج و دمجها مع عدم تغيير البيانات أو المعلومات الحالية التى ترد إليها. • استخدام النظام الالكتروني لتقديم الإقرارات • التخطيط الجيد للعمل على تقريب مواعيد استحقاق الضرائب المختلفة و طرق التحصيل المتعددة بهدف زيادة التدفقات النقدية إلى خزانة الدولة . • الحد من العمليات المتكررة التي يضطر الممول للتعامل معها فى كل مصلحة من خلال إدارة موحدة تحتفظ بحساب موحد لكل ممول . • توفير أساليب سهلة للسداد الالكتروني ووضع الضمانات الكافية للتأكد من قيام الممولين بالسداد . • فتح حساب سداد موحد يقوم فيه الممول بتجميع كافة ديونه الضريبية و الخصومات الضريبية و الضرائب المستردة و حساب المبلغ الصافى (حساب المقاصة) و سداده إلى المصلحة و ينتج عن ذلك سداد واحد لكافة الضرائب و استرداد الضريبة مرة واحدة . و يشترط ان يقدم الممول تفاصيل هذا الحساب إلى المصلحة و لا يتم السماح بإصدار أية شيكات من هذا الحساب . • مشاركة المعلومات بين المصلحتين مما يؤدي

إلى زيادة العائد المحقق و بالتالي زيادة
الحصيلة الضريبية .

- استخدام الفحص كوسيلة لاكتشاف اى أخطاء
بحساب الممولين الموحد و تحديد محاولات
التهرب من الضريبتين معاً مما يساهم بشكل
مباشر فى تقليل الفجوة الضريبية بين
المصلحتين .

- توعية الممولين من خلال شبكة الانترنت
(موقع الكتروني موحد) و تشجيعهم على
توعية أنفسهم بأنفسهم من خلال الموقع
الموحد و الاطلاع على احدث الأدلة
والمنشورات والتعليمات التي تصدرها
المصلحة .

- القدرة على النظر إلى ديون الممول من منظور
واحد .

- تقنين و توحيد المفاوضات التي تتم مع الممول
حتى يقوم بسداد ديونه للمصلحة .

- توصيل المعلومات المتعلقة بسداد الديون
المتأخرة أو إسقاطها في وقت مناسب من
مصلحة إلى أخرى .

3- الفحص :

- المصالح الضريبية المختلفة غير مجهزة لاتخاذ
القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد فيها فيما
بينها، فالموارد المخصصة لضرائب الدخل منفصلة
تماماً عن الموارد المخصصة للضريبة على القيمة
المضافة .

4- توعية الممولين :

- على الرغم من التقدم التكنولوجي و وجود شبكة
انترنت يستطيع من خلالها الممول توجيه تساؤلاته
للمصلحة إلا أن العديد من الممولين لا يزال يفضل
استخدام الوسائل التقليدية كالتليفون و اللقاء
المباشر .

5- إدارة الدين :

- يختلف رد فعل كل مصلحة لديون الممول وفقاً
لحجم الدين لاختلاف هيكل و طبيعة كل ضريبة .

تجربة الدمج الكندي

تمت عملية الدمج الكندي على النحو التالي :

- رقم تسجيل موحد .
- إقرار ضريبي موحد .
- السداد الموحد عن طريق المقاصة .
- تاريخ تقديم الإقرار .
- الفحص الموحد .
- مساعدة موحدة للمسجلين / الممولين .

■ أولاً : رقم التسجيل الموحد

المزايا :

- التسجيل مرة واحدة .
- سهولة الإجراءات في حالة تغيير عنوان النشاط أو دمج المؤسسات .
- انخفاض تكاليف الالتزام .

■ ثانياً : الإقرار الموحد

يتم دمج جميع الضرائب في إقرار ضريبي موحد على شكل جدول ذات عناوين مبسطة .

المزايا :

- انخفاض تكاليف الالتزام .
- إتاحة بيان واحد سنوي يشمل تفاصيل المدفوعات و مراجعة لكل أنواع الضرائب يتيح للمحاسبين المراجعة على التقارير البنكية و تقارير الحسابات مع العلم " أن عملية الدمج في مجال الإقرارات من الممكن أن ينتج عنها أخطاء كثيرة من جانب وحدة التحصيل و ذلك في الحسابات الضريبية و في الفترات الخاطئة لملء الإقرار .

■ ثالثاً : السداد الموحد عن طريق المقاصة

سداد المبالغ النقدية لعدة أنواع من الضرائب مثال " المقاصة فيما بين الضرائب على المبيعات و ضرائب الدخل " قامت مصلحة الضرائب على المبيعات برد عشرة آلاف جنيه الى المسجل في حالة المقاصة يتم تحويل هذا المبلغ تلقائياً لحساب ضرائب الدخل.

■ رابعاً : تاريخ تقديم الإقرار في ظل الدمج

وجوب توحيد تواريخ تقديم الإقرار خاصة في ظل السداد الموحد عن طريق المقاصة الضريبية .

■ خامساً : الفحص الموحد

ينتج عنه عدم التضارب فيما بين الفاحصين .

■ سادساً : مساعدة المسجلين / الممولين الموحدة

تسهيل الإجراءات على المسجلين خاصة في ظل عملية الدمج .

■ سابعا : خطوات الدمج

- مركز معلومات لجمع البيانات عن كافة مسجلين الضرائب .
- وحدة محاسبية واحدة لسداد جميع أنواع الضرائب .
- التنسيق فيما بين وظائف الفحص .
- دمج الضرائب المحلية و الفيدرالية على المستوى الادارى .

اثر الدمج الكندي على تكاليف الالتزام

جدول رقم (1)

* حجم تكاليف الالتزام التي تم ترشيدها بعد عملية الدمج :

المجالات التي تم فيها ترشيد تكاليف الالتزام	حجم تكاليف الالتزام المتوقع ترشيده بالمليون دولار
بالنسبة للمسجلين	31 مليون دولار
السداد الموحد	35 مليون دولار
ضرائب الشركات المحلية	93 مليون دولار
ضرائب الإنتاج المحلية	11 مليون دولار
ضرائب الدخل المحلية	21 مليون دولار
ضرائب المرتبات المحلية	37 مليون دولار
المجموع	228 مليون دولار

مما يعكس ذلك فائدة عملية الدمج في انخفاض تكاليف الالتزام .

اثر الدمج الكندي على التكلفة الإدارية من حيث الوظائف و أنواع الضرائب

جدول رقم (2)

أولاً : اثر الدمج على التكاليف الإدارية من حيث الوظائف:

الوظائف	الفرص و المزايا
الفحص و السداد	- سهولة الفحص الواحد لجمع الضرائب مع إتاحة الفرصة لفريق الفحص لفهم نشاط المسجل فهماً جيداً . - إجراء الفحص الموحد للضريبة المحلية و الفيدرالية يتيح فرصة للفاحص لفحص جميع أنواع الضرائب مع كل زيارة فحص . - التعرف على مستوى معلومات هائلة لتنظم الضرائب المتعددة . - يتم ترشيد التكلفة الإدارية بمعدلات متوسطة .
خدمات المسجلين	- مركز اتصال واحد يمد المسجلين بجميع المعلومات و يتيح التقدم للتسجيل . - جميع الإرشادات و الكتيبات الخاصة بتوعية المسجل سوف يتم دمجها لتشمل جميع أنواع الضرائب . - معدل الترشيد للتكلفة الإدارية " متوسط " .
الإدارة و الدعم الفني	- انخفاض عام كنتيجة للزيادة فى الحجم . - تحجيم البيروقراطية الإدارية . - استخدام قاعدة بيانات تحليلية . - إيجاد نظام مشترك للمحاسبة ضريبياً . - اقتسام المكونات المادية للحاسب فيما بين أنظمة الضرائب المتعددة . - معدل الترشيد للتكلفة الإدارية " منخفض " .
تقدير الإقرارات	- إقرار واحد لبعض أنواع الضرائب . - معدل الترشيد للتكلفة الإدارية " مرتفع " بالنسبة لضرائب المرتبات و الشركات و الدخل . - كفاءة البرامج . - المعدل العام لترشيد التكلفة الإدارية " متوسط " .
التحصيل	- تحصيل ضريبي واحد لكل أنواع الضرائب . - كفاءة التحصيل . - وحدة محاسبية واحدة . - يتيح قاعدة بيانات واحدة للقائمين على تحصيل الضريبة . - المعدل العام لترشيد التكلفة الإدارية " مرتفع " .

*** مقدار التكلفة الإدارية التي تم ترشيدها على المستوى الوظيفي :
ملحق جدول رقم (2)**

الوظائف	التكاليف الداخلية المقدرة بالمليون دولار	مستوى التكاليف المتوقع ترشيدها	النسبة	التكاليف المرشدة بالمليون دولار
الفحص و السداد	\$112.7	متوسط	%20	\$22.5
خدمات المسجلين	\$35.9	متوسط	%20	\$7.2
الدعم الفني	\$35.9	منخفض	%10	\$3.6
تقدير الإقرارات	\$287.5	متوسط	%25	\$71.9
التحصيل	\$41.2	مرتفع	%50	\$20.7
اجمالى الوفورات الضريبية	\$513			\$125.9

* المصدر : دليل الأبحاث و الدراسات المقارنة فى ضريبة المبيعات و الضريبة على القيمة المضافة ، وزارة المالية.

مصلحة الضرائب العامة على المبيعات – قطاع البحوث و السياسات الضريبية

الجزء الثانى ، 2006

ثانيا : اثر الدمج على التكاليف الإدارية من حيث أنواع الضرائب :

جدول رقم (3)

نوع الضريبة	التكاليف الداخلية المقدرة بالمليون دولار	مستوى التكاليف المتوقع ترشيدها	النسبة	التكاليف المرشدة بالمليون دولار
ضريبة الدخل	\$157.6	مرتفع	%40	\$63
ضريبة تجار التجزئة	\$176.5	منخفض	%5	\$8.8
ضريبة الشركات	\$81.7	مرتفع	%40	\$32.7
ضريبة المرتبات	\$39.9	مرتفع	%40	\$16
ضريبة الإنتاج	\$57.7	مرتفع	%20	\$11.5
الاجمالى	\$513.4			\$132

موريشيوس

* مجلس إدارة مصلحة الإيرادات:

يتم إدارة مصلحة الإيرادات من خلال مجلس إدارة يتشكل من :

1. رئيس مجلس الإدارة و هو موظف عام يعينه الوزير .
2. مدير عام و هو نائب لرئيس مجلس الإدارة .
3. رؤساء المجالس الإيرادية الفرعية .
4. مكتب التسجيل العمومي (الضرائب الأخرى بخلاف ضريبتى الدخل و القيمة المضافة) .

الشخص المسئول	الرسوم و الضرائب
مراقب مالى	الرسوم الجمركية و رسوم الإنتاج
رئيس مصلحة الضرائب على القيمة المضافة	الضريبة على القيمة المضافة الضريبة على ألعاب القمار الضريبة على المراهنات الضريبة على اليانصيب تراخيص لعب القمار
رئيس مصلحة الضرائب على الدخل	الضريبة على الدخل
رئيس مصلحة كبار الممولين	الضريبة على القيمة المضافة الضريبة على الدخل

* مهام مصلحة الإيرادات :

1. متابعة تنفيذ الأهداف و الرقابة عليها .
2. وضع أسس و معايير لزيادة الالتزام الطوعى لدى الممولين .
3. وضع الخطوات اللازمة لمكافحة التهريب .
4. تدريب العاملين فى المصالح الإيرادية الفرعية .
5. تجميع المخالفات المختلفة التى تنص عليها كافة القوانين الإيرادية بعد الحصول على موافقة المجلس .

* الإقرارات الالكترونية :

- تم إعداد مشروع " الشبكة المشتركة " و هو عبارة عن نظام الكتروني لتقديم الإقرار و سداد الضرائب الكترونيا (الضريبة على القيمة المضافة ، الضريبة على الإيراد ، ضريبة الشركات) .
- تسعى مصلحة كبار الممولين و مصلحة الضرائب على الدخل و مصلحة الضرائب على القيمة المضافة إلى إقناع مموليها باتباع نظام الإقرارات و السداد الالكتروني .

* مصلحة كبار الممولين :

1. تم إعداد وحدة كبار الممولين التابعة لمصلحة الإيرادات فى عام 1999 لفحص ممولي ضريبة الدخل و الضريبة على القيمة المضافة .
2. فى عام 2001 تم إجراء تعديلات بالقانون المالى لإنشاء مصلحة منفصلة لإدارة ضريبتى الدخل و القيمة المضافة لكبار الممولين الذين يزيد حجم أعمالهم السنوى عن 200 مليون روبية وفقا لأحكام القانون الموحد للإيرادات .

- لزيادة كفاءة العاملين فى المصالح الإيرادية الفرعية تم إنشاء مركز تدريب لتقديم عدد من الحلقات الدراسية و الدورات التدريبية التى تتعلق بإدارة و تطبيق الضريبة .
- فى محاولة للإسراع بإجراء التظلمات نص القانون المالى لسنة 2001 على تشكيل لجنة المراجعات الضريبية لتلقى تظلمات و شكاوى الممولين ، تتشكل اللجنة من أعضاء ذو خبرات فى مجالات المحاسبة ، إدارة الأعمال ، الاقتصاد ، الضرائب . و يتعين على اللجنة اتخاذ القرار خلال ثمانية أسابيع من تاريخ تلقى الطلب . و يعتبر قرار تشكيل اللجنة سارياً من تاريخ صدوره .

رواندا

- تعتبر مصلحة الإيرادات برواندا كيان مركزى شبه مستقل مسئول عن تقرير و تحصيل وحساب الضرائب و اى إيرادات أخرى .
 - قامت مصلحة الإيرادات بدمج مصلحتى الضرائب على الدخل و الضرائب على القيمة المضافة لتشكيل مصلحة كبار الممولين حيث تم تنسيق أنشطة الفحص و توجيه المزيد من الاهتمام للخدمات التى تؤدى للممولين بطريقة تتضمن تخفيض تكاليف التحصيل .
 - تم دمج أنشطة مصلحة الإيرادات فى المناطق التنفيذية تحت نظام ادارى موحد بهدف:
 1. زيادة الالتزام بالضريبة .
 2. تخفيض تكاليف الإدارة .
 3. رفع جودة الخدمات المؤداة للممولين من خلال تفويض المناطق التنفيذية لأداء الخدمات التى كانت تقدمها الإدارات المركزية سابقا .
 - فى إطار تطوير الموارد البشرية قامت مصلحة الإيرادات بإعداد عدد من البرامج التدريبية الأساسية و المتقدمة و المتخصصة .
 - وجهت المصلحة جهودها نحو توعية الممولين بحقوقهم و التزاماتهم من خلال إنشاء مجالس ضريبية استثمارية فى جميع المناطق التنفيذية و المأموريات للقيام بحملات لتوعية الممولين .
- أولويات المصالح فى عام 2005 و النتائج المتوقعة
مصلحة كبار الممولين

الأولويات	النتائج المتوقعة
- أداء أنشطة التحصيل و الفحص بكل حرص - <u>تحسين الخدمات المؤداة للممولين :</u> 1. سرعة دراسة طلبات رد الضريبة . 2. زيادة قنوات الاتصال مع الممولين . 3. وضع معايير لإدارة الوقت . - فعالية أداء الوظائف المحاسبية و تقدير وإعادة تقدير الضريبة . - مضاعفة الجهود لتحصيل المتأخرات القابلة للتحصيل .	- الوصول إلى معدل 100% بتقديم الإقرارات فى مواعيدها . - رفع جودة الخدمات المؤداة للممولين . - خفض حجم المتأخرات .

- نشر القانون الضريبي و تعديلاته. - تنظيم برامج تدريبية و حلقات دراسية و ورش عمل لتوعية الممولين . - إعداد حملات دعائية . - إعداد أدلة عن القانون المعدل . - تعريف المعايير . - إعداد دليل حقوق الممول .	- متابعة تنفيذ قانون الضرائب و تعديلاته . - توعية الممولين بالقانون الضريبي المعدل . - وضع المعايير العامة لإصال الخدمة إلى الممول .
---	--

أيرلندا

- فى إطار تحديث الإدارة الضريبية تم إعادة هيكلة مصلحة الإيرادات حيث تم دمج الخدمات الضريبية لإتاحة الفرصة للممولين للاطلاع على المعلومات الخاصة بالمولين فى جميع الضرائب و الرسوم .
- من خلال دمج العمليات الضريبية فى إطار واحد مجمع يتم إمداد الموظفين بكافة المعلومات المحدثة عن الممولين المتعاملين مع كافة أنواع الضرائب بهدف رفع مستوى الخدمات المؤداة للممولين و تحليل و متابعة الأنشطة الاقتصادية للممولين لخفض معدل تقدير الضريبة .
- تشمل مصلحة الخدمات الإيرادية الموحدة العديد من التطبيقات الرئيسية :
 1. نظام موحد للتسجيل و إنشاء سجل موحد عن كافة الممولين و وكلائهم و أنشطتهم الخاضعة للضريبة .
 2. نظام ادارى موحد يتم تطبيقه فى حالة تداخل عمليات الفحص و التحصيل و الملاحقة القضائية .
 3. نظام عمليات موحد يدعم متطلبات إصدار الفواتير لأكثر من 16 نوع من الضريبة بما فيها ضريبة الدخل و الضريبة على القيمة المضافة و ضريبة الشركات .
 4. إنشاء مستودع للبيانات متعدد الأغراض لتحليل المخاطر و فحص المنشآت وتيسير إدارة المعلومات .

=====

المبحث الرابع

الآثار الاقتصادية لدمج مصلحتى الدخل و المبيعات (مصلحة الضرائب المصرية)

إن دمج مصلحتى الضرائب على الدخل و المبيعات يعتبر جزء من عملية الإصلاح الضريبي و التى تتكون من عدة مكونات أساسية يجب التركيز عليها فى آن واحد للارتقاء بالنظام الضريبي و تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة منه .

و تتمثل عناصر الإصلاح الضريبي فى الآتى (1) :

1. توسيع الوعاء الضريبي :

و يقصد بتوسيع الوعاء الضريبي ان تصل الضريبة الى عدد اكبر من دافعى الضريبة من خلال التعرف على أنواع جديدة من الدخل او السلع الاستهلاكية التى يمكن ان تفرض عليها الضريبة . و توسيع الوعاء الحالى من خلال الوصول إلى شرائح لم تكن تغطى فى السابق و فى ضوء الأدوات المتاحة حالياً .

2. ترشيد معدلات الضريبة :

تأتى هذه المرحلة من الإصلاح الضريبي بعد المرحلة الأولى و الخاصة بتوسيع الوعاء فى الحدود التى يسمح بها الجهاز الإدارى للضرائب و لكن كما هو معروف فإنه كلما زادت الضريبة زاد مقدار التعقيد الضريبي و زادت معه مشاكل التجنب و التهرب الضريبي. لذلك فإن عملية الترشيد فى معدلات الضريبة تعنى فى الدرجة الأولى تقليل الفوارق بين المعدلات فى الهيكل الضريبي .

3. التنسيق بين كافة الأدوات المالية :

هناك حاجة للنظر الى النظام الضريبي بأكمله فى سياق القيام بعملية الإصلاح الضريبي. ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد يكون على حساب نوع آخر ، و بالتالى يجب التعرف على آثار و تداعيات ذلك الإصلاح على جميع اجزائه ، و ايضا عندما لا يوجد تنسيق و نوع من التتابعية فى الإصلاح فقد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات و الكفاءة. و مثال ذلك إجراء إصلاح للنظام الضريبي على الواردات مما قد يكون له آثار سلبية على ضريبة الاستهلاك من السلع و الخدمات .

و بالتالى يجب على مصممي السياسات الضريبية التنسيق بين الضرائب على التجارة الخارجية (صادرات و واردات) و الضرائب المحلية على الاستهلاك (السلع والخدمات) ، فان الغرض الاساسى من فرض ضرائب على التجارة الخارجية هو خلق إيرادات للدولة و حماية المنتج المحلى. و فى نفس الوقت فان فرض ضرائب على السلع والخدمات المستهلكة محلياً يؤدى نفس الغرض دون أن يحدث تفريق بين السلع المنتجة محلياً أو اجنبياً و فى ظل التوجهات الحديثة لتحرير التجارة و النظام العالمى للتجارة .

4. رفع كفاءة الجهاز الإدارى :

دلت التجارب الدولية فى هذا المجال على أهمية التنسيق بين مدى و مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية و مدى فاعلية و قدرة الجهاز الإدارى على التكيف و التحسين السريع فى الأداء من ناحية أخرى . بل أن البعض أشار إلى أن عنصر مقدرة الجهاز الإدارى على التصحيح و التكيف السريع هو العنصر الحاسم فى نجاح عملية الإصلاح الضريبي .

لذلك فإن أهم أهداف الإصلاح الإدارى ؛ هى :

- أ - زيادة و تحسين الالتزام من جانب دافعى الضرائب .
- ب- زيادة كفاءة العمليات الأساسية لتقييم و مراجعة و تحصيل الضريبة .

(1) د/سعيد عبد العزيز عثمان ، د/شكرى رجب العشماوى .
" اقتصاديات الضرائب " (سياسات - نظم - قضايا معاصرة) ، 2007 .

و يعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لعدم الالتزام هو تعقيد القوانين و النظم والإجراءات المنظمة للضريبة. و من ناحية أخرى فإن زيادة التعقيد تعنى زيادة العبء الإدارى خصوصاً فيما يتعلق بمراجعة و تقييم مقدار الضريبة المستحقة مما قد يتيح المجال للفساد فى حالات التجنب والتهرب الضريبى. و بالتالى فإن تبسيط قوانين و نظم الجهاز الضريبى هى خطوة أساسية و أولية لجعل عمل الجهاز أكثر سهولة و فاعلية .

اثر الدمج على عملية الفحص

تسعى وزارة المالية جاهدة إلى مساهمة التطورات الإدارية الضريبية من خلال رفع مستوى الخدمات التى تؤديها المصالح الإيرادية من خلال توفير ما يلى :

1. تحديد نقطة واحدة للتعامل مع الممولين / المسجلين و تلقى استفساراتهم و إقراراتهم .
 2. وضع إطار موحد لمحاسبة الممولين / المسجلين .
 3. وضع قواعد موحدة لفحص و تحصيل جميع أنواع الضرائب .
- و من ثم فإن إدارة الضريبة على القيمة المضافة من خلال ضريبة الدخل أكثر فاعلية و كفاءة فى إدارة نظام ضريبى حديث باستخدام مبادئ التقدير الذاتى و إدارة المخاطر و التى يمثل الفحص احد أهم ركائزها .
- و من المتوقع أن يخفف الدمج كثيراً من الضغوط التى كان الممولين / المسجلين يتعرضون لها حيث كانت تتعدد زيارات الفاحصين التابعين للمصالح الضريبية المختلفة لفحص الدفاتر و السجلات أما الآن فقد اختلف الأمر حيث يقوم مأمور فحص واحد بزيارة المنشأة لفحص كلاً من ضرائب الدخل و المبيعات و رسوم الإنتاج ، و يهدف ذلك إلى :

1. الحد من المضايقات التى يتعرض لها الممول / المسجل من خلال الفحص المتزامن للسجلات و الدفاتر لكل من ضرائب الدخل و المبيعات .
 2. توسيع نطاق الفحص باستخدام الموارد الحالية و زيادة حجم الضريبة المحصلة .
- و لبيان اثر دمج المصالح الإيرادية على عملية الفحص سوف نتناول التجربة الكندية فى هذا الشأن
فى واقع الأمر فإن الفحص الموحد كان انتقائياً فى بداية التطبيق ، و قد أرجعت مصلحة الإيرادات الكندية السبب فى ذلك إلى :

1. عدم وجود قواعد ثابتة للتطبيق .
 2. عدم وجود دوافع لتشجيع الموظفين .
 3. عدم كفاءة التوجيه المركزى و المتابعة .
- قد ظهر عدد من الصعوبات التطبيقية مثل كيفية تحديد الدرجات الوظيفية و الأجور و معدل دوران العمالة و الطاقة التدريبية وجودة البيانات و أنظمة المعلومات .
- قاوم عدد من العاملين عملية دمج المصالح الإيرادية نتيجة لتباين العمليات التى ستتم بعد الدمج و منها على سبيل المثال تناقض الاستشارات الفنية المقدمة للفاحصين من خلال المستشارين المختصين بكل نوع من أنواع الضرائب .
- * قامت مصلحة الإيرادات الكندية بتقسيم عمليات الفحص الموحدة وفقاً لحجم الممولين/المسجلين وذلك كما يلى :

1. صغار الممولين / المسجلين :

ترى مصلحة الإيرادات تشابه الأمور المتعلقة بضريبتى الدخل و المبيعات بالنسبة لصغار الممولين / المسجلين ، و بناء على ذلك يتم اتباع نظام الفحص الموحد الذى يقوم به مأمور فاحص واحد حيث يشمل نطاق الفحص ضريبتى الدخل و المبيعات مع مراعاة التركيز على السنوات التى يغطيها آخر إقرارين ضريبيين .

2. متوسطى الممولين / المسجلين :

يتم إجراء الفحص بشكل منفصل لكل من ضريبتى الدخل و المبيعات .

3. كبار الممولين / الفاحصين :

تقوم مصلحة الإيرادات بتعيين مدير لفحص ملفات الممولين/المسجلين لتحمل مسئولية شئون ضريبتى الدخل و المبيعات لكل ممول/مسجل و يكون ذلك المدير مسئولاً عن إعداد برنامج الفحص السنوى و ضم المتخصصين إلى فريق الفحص و قد يظل أعضاء فريق الفحص متواجدين طوال عملية الفحص أو فى جزء منها فقط .

نخلص مما سبق ؛ أن الفحص الموحد يعتبر فحصاً لجميع أنواع الضرائب و يعتبر اتجاهًا عالمياً رغم عدم تطبيقه بشكل موسع .

اثر الدمج على الحصيلة الضريبية

■ التحليل (1) :

يتضح من خلال الجدول رقم (4) ان الإيرادات الضريبية قد ساهمت بما نسبته 65.6% من اجمالى الإيرادات (حيث بلغ اجمالى الإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2006/2005 نحو 145.5 مليار جنيه بزيادة 34.9% مقارنة بالمحصل خلال السنة المالية السابقة و 14.9% عن المقدّر للسنة بأكملها) حيث بلغت حصيلتها نحو 98.0 مليار جنيه بزيادة 29.4% عن مثيلتها خلال السنة المالية السابقة .

و قد تركّز الجزء الأكبر (نحو 76%) من الزيادة فى الإيرادات الضريبية فى الضرائب المحصلة على الدخل و أرباح الأعمال و التى ارتفعت بنحو 53.6% عن مثيلتها خلال السنة المالية السابقة لتصل الى نحو 48.5 مليار جنيه أى ما يقرب من نصف اجمالى الإيرادات الضريبية منها نحو 23.5 مليار جنيه ضرائب محصلة من هيئة البترول ، 9.6 مليار جنيه من دخول الأفراد ، 7.3 مليار جنيه محصلة من هيئة قناة السويس ، 8.1 مليار جنيه من بعض الوحدات الأخرى و من البنك المركزى .

و تجدر الإشارة إلى أن الضرائب المحصلة من هيئة البترول قد زادت خلال هذه السنة المالية (2006/2005) زيادة كبيرة بلغت نحو 19.5 مليار جنيه كنتيجة أساسية لتساعد أرباح الهيئة المذكورة مع ارتفاع الأسعار العالمية للبترول .

كما زادت الضرائب على دخول الأفراد من 9.3 مليار جنيه خلال السنة المالية 2005/2004 الى 9.6 مليار جنيه خلال السنة المالية 2006/2005 ، و هو ما عكس الدور الإيجابى لقانون الضرائب الجديد فى تنمية تلك الإيرادات الضريبية ، خاصة و أن القانون يساهم فى تدعيم الثقة بين الممولين و مصلحة الضرائب .

و ساهمت حصيلة الضرائب على السلع و الخدمات بنحو 34.5 مليار جنيه بما نسبته 35.1% من اجمالى الإيرادات الضريبية بزيادة 9.6% عن السنة المالية السابقة 2005/2004 ، و حصيلة الجمارك بنحو 9.6 مليار جنيه بزيادة 23.5% عن السنة المالية السابقة ، 4.9% عن المقدّر خلال السنة بأكملها و ذلك انعكاساً للإصلاحات الجمركية التى أجريت فى السنوات الأخيرة .

(1) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى 2006/2005 .

جدول رقم (4)
إجمالي الإيرادات الضريبية
خلال الفترة (2000/1999 - 2006/2005)

(الأرقام بالمليون جنيه)

بيان	2003/2002 (فعلى)	2004/2003 (فعلى)	2005/2004 (فعلى)	2006/2005 (فعلى مبدئى)	*2007/2006 (فعلى مبدئى)
الضرائب على الدخل	20.842	27.280	31.571	48.487	21.373
الضرائب على الممتلكات	785	785	1.034	1.214	620
الضرائب على السلع و الخدمات	23.102	26.552	31.430	34.450	16.046
الجمارك	8.232	9.234	7.744	9.562	4.881
اخرى	2.746	3.296	3.980	4.317	486
اجمالى الايرادات الضريبية	55.707	67.147	75.759	98.030	43.406

- تم تعديل التبويب بمعرفة وزارة المالية .
 * يوليو / ديسمبر
 المصدر : البنك المركزى المصرى - النشرة الإحصائية الشهرية .

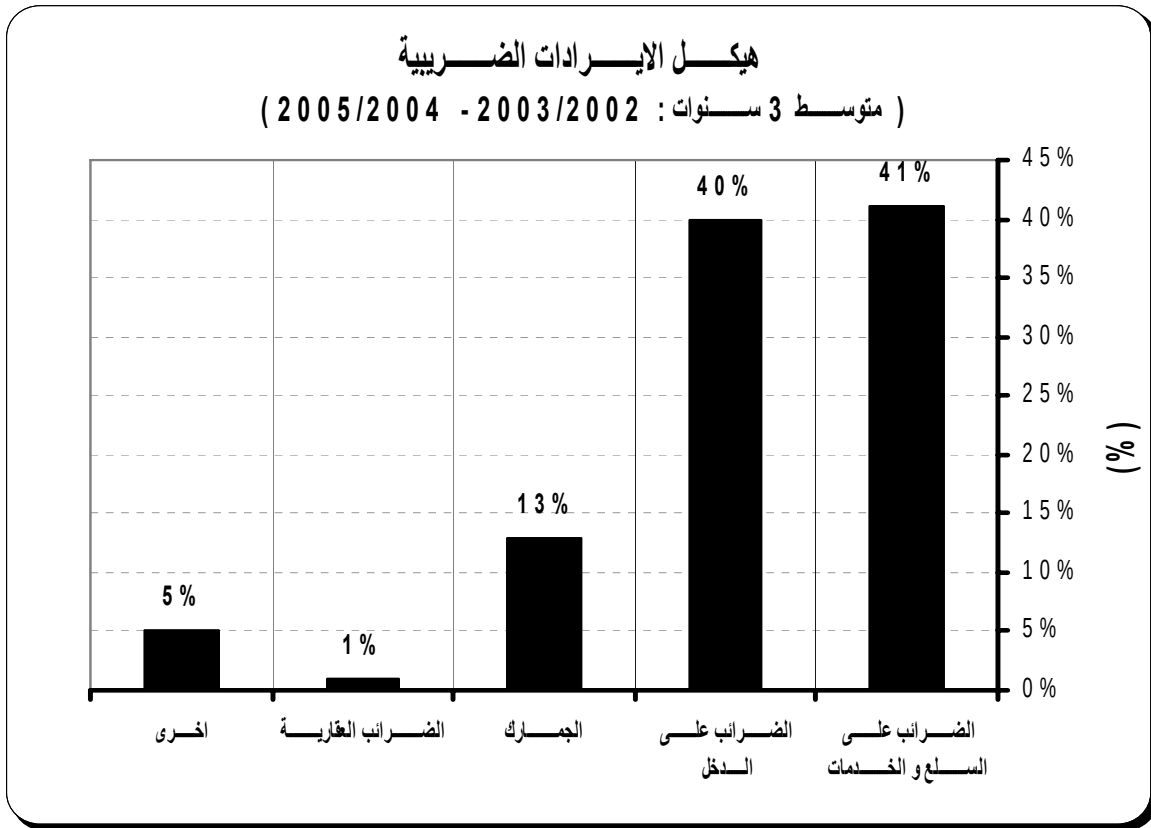
هيكل الإيرادات الضريبية

يتمثل هيكل الإيرادات الضريبية فيما يلي :

جدول رقم (5)

الضرائب على السلع و الخدمات	الضرائب على الدخل	الجمارك	الضرائب العقارية	اخرى
%41	%40	%13	%1	%5

* المصدر : وزارة المالية – التقرير المالي الشهري ، مارس 2006 – مجلد (1) – العدد (5).



جدول رقم (6)
توزيع حصيلة مصلحة الضرائب العامة على الدخل طبقا لنوع الضريبة

(مليون جنيه)

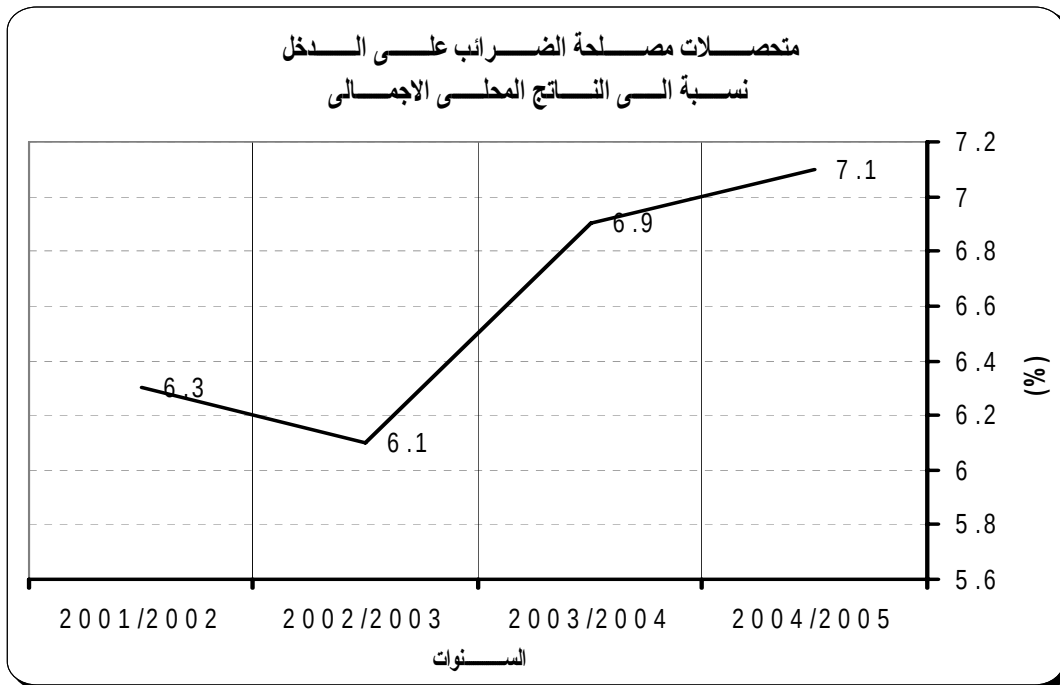
2005/2004	2004/2003	2003/2002	
<u>28.242</u>	<u>33.267</u>	<u>25.389</u>	اجمالى الحصيلة
15.0	31.0	6.5	معدل التغير (%)
8.086	7.031	5.717	الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين
15.0	23.0	(0.2)	معدل التغير (%)
3.589	3.303	2.761	أرباح تجارية و صناعية
4.021	3.375	2.738	مرتبات و أجور
143	139	100	مهن غير تجارية
<u>334</u>	<u>214</u>	<u>118</u>	أخرى
21.713	18.756	13.447	الضريبة على شركات الأموال
15.8	39.5	8.5	معدل التغير (%)
4.444	4.869	2.564	قطاع البترول
7.588	6.733	4.188	هيئة قناة السويس
208	317	514	شركات البنك المركزي
9.475	6.836	6.181	جهات أخرى
3.920	3.237	2.726	البنك المركزي المصري
12.5	18.7	31.4	معدل التغير (%)
3.916	3.480	3.107	دمغة
12.5	12.0	0.5	معدل التغير (%)
606	763	393	أخرى

* المصدر : التقرير المالي الشهري – وزارة المالية
مارس 2006 – مجلد (1) - العدد (5) .
- تم استخدام الأقواس () للإشارة إلى القيمة السالبة .

* مؤشرات الضريبة على الدخل :

جدول رقم (7)

2005/2004	2004/2003	2003/2002	بيان
7.1	6.9	6.1	الضرائب على الدخل/ الناتج المحلي الاجمالي
34.5	32.6	28.4	الضرائب على الدخل/ اجمالي الإيرادات
53.1	49.7	46.4	الضرائب على الدخل/ اجمالي الإيرادات الضريبية



جدول رقم (8)

توزيع حصيلة مصلحة الضرائب العامة على المبيعات طبقا للسلع و الخدمات

(مليون جنيه)

2005/2004	2004/2003	2003/2002	بيان
24.800	21.010	18.307	اجمالى الإيرادات السيادية لضرائب المبيعات
(18.0)	(14.8)	(9.1)	معدل التغير (%)
11.238	9.916	9.289	سلع محلية
(13.3)	(6.7)	(22.3)	معدل التغير (%)
80	85	69	جدول رقم (1) السلع الرئيسية ⁽¹⁾
8.549	7.349	5.574	سلع اخرى
4.926	3.653	3.368	الخدمات
(34.9)	(8.4)	(21.4)-	معدل التغير (%)
7	8	6	إيرادات أخرى

* المصدر : التقرير المالي الشهري – وزارة المالية
مارس 2006 – مجلد (1)- العدد (5) .

(1) ملحوظة : الأرقام الواردة عن السلع الرئيسية بجدول رقم (8) عن جدول رقم (1) بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (11) لسنة 1991 .

جدول رقم (9)

*** مؤشرات الضريبة على المبيعات :**

2005/2004	2004/2003	2003/2002	
4.6	4.3	4.4	الضرائب على المبيعات/ الناتج المحلي الإجمالي
22.4	20.6	20.5	الضرائب على المبيعات/ إجمالي الإيرادات
34.4	31.4	33.5	الضرائب على المبيعات/ إجمالي الإيرادات الضريبية

يتضح من خلال المؤشرات السابقة التزايد الواضح لكلا من نسبة حصيللة الضرائب على الدخل و الضرائب على المبيعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي...و الذي يرجع إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الضريبي للنظام الضريبي المصري .

=====

التوصيات

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ، تمثلت في الآتي :

1. ضرورة التنسيق و الربط و التعاون الوثيق بين مصالح الضرائب الثلاث – الضرائب العامة والضرائب على المبيعات و الجمارك – بطريقة أكثر فاعلية ، من حيث تبادل المعلومات .
2. ضرورة تشكيل مجلس أعلى للضرائب برئاسة السيد وزير المالية ، و عضوية السادة مسنولي المصالح الضريبية و بعض أساتذة الجامعات و الغرف التجارية و اتحاد الصناعات ، لوضع خطة منسقة لتطوير المنظومة الضريبية و متابعة تنفيذ السياسات الضريبية و تقديم اقتراحات العلاج في الوقت المناسب .
3. إجراء حصر دورى شامل على الطبيعة لجميع المنشآت كل فترة زمنية محددة ، مع اقتراح ضرورة حصول اى صاحب نشاط خاضع للضرائب على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بمزاولة النشاط ، و على هذه الجهة إخطار مصالح الضرائب المختصة بمجرد صدور الترخيص ، حتى يمكن حصر المجتمع الضريبي بدقة و منع التهرب .
4. ضرورة إيجاد نظام معلومات متكامل من خلال الاستعانة بالحاسب الالكتروني و إعداد قاعدة بيانات مركزية مع كافة مصالح الضرائب ، و التوسع في استخدام الرقم القومي في مجال الضرائب، وتوحيد أرقام ملفات الممولين في كل المصالح الضريبية ، حتى يمكن توسيع قاعدة المجتمع الضريبي ، و تحجيم ظاهرة التهرب الضريبي و إمداد الإدارات الضريبية بالبيانات والمعلومات اللازمة .
5. ضرورة إنشاء موقع موحد على الانترنت للمصلحة الجديدة بحيث يسهل التعامل مع هذه المصلحة من خلال شبكة الانترنت و بحيث يتضمن هذا الموقع كافة المنشورات الصادرة عن المصلحة و المعلومات اللازمة للممول بسهولة و يسر .

و بموجب هذا يمكن تحقيق مجموعة من الفوائد أهمها :

- التيسير على الممول في الحصول على المعلومات الخاصة به من خلال رقم التسجيل الموحد الخاص به و بالتالي التعرف على إيراداته و مبيعاته ، و بالتالي إتاحة الفرصة له في حساب الضريبة المربوطة عليه و التأكد من صحة حسابها .
 - إتاحة إمكانية تحصيل الضريبة إلكترونياً من خلال الموقع باستخدام كروت الفيزا . و ذلك لتيسير عملية سداد الضريبة على الممول .
 - أن ميكنة الضريبة سوف تؤدي إلى خفض عدد العاملين الذين قد تحتاج إليهم المصلحة للأنشطة المتعلقة بالعمليات الضريبية .
 - أن إدخال الميكنة سيؤدي إلى توافر مصادر البيانات لتحسين خدمات الممولين ، والالتزام الطوعي ، و تحليل السياسات .
6. الاعتماد على الحاسب الالكتروني بكل إمكانياته في كل خطوة من خطوات العمل الضريبي ، منذ تقديم الإقرار و حتى تحصيل الضريبة . و باستخدام موقع على شبكة الانترنت يستطيع الممول من خلاله تقديم إقراراته و كذلك تقديم الخدمة الصوتية للرد على تساؤلات الممولين، الأمر الذي يثرى الوعي الضريبي و يسهل الحوار و الاتصالات بين الممولين والمصلحة الجديدة .
 7. ضرورة مد جسور الثقة بين المصلحة الجديدة و الممولين من خلال ما يلي :
 - أ- احترام الإقرارات المقدمة من الممول ، و افتراض الثقة فيها حتى يثبت العكس .
 - ب- توحيد نوعية الدفاتر و السجلات و المستندات التي يتم إمسакها ، وفقاً لأحكام القوانين الضريبية المتعددة ، من ضرائب مبيعات و ضرائب على الدخل و جمارك وقانون التجارة .
 - ج- عدم إهدار الدفاتر إلا بناء على أسباب جدية ، و وضع العقوبات الرادعة سواء على الممول غير الأمين في إثبات حقيقة معاملاته أو مأمور الضرائب الذي يعتمد إهدار الدفاتر
 - د- إقرار نوع من الحوافز للممول الأمين في إمسак الدفاتر القانونية في حدود نسبة معينة .

هـ- توحيد التعليمات و المنشورات و أسس المحاسبة التي تصدرها المصالح الضريبية المختلفة
و- إصدار كتيبات من وزارة المالية إلى الممولين ، توضح الأسس الفنية والمحاسبية التي تطبق
في ظل المنظومة الضريبية الشاملة .

8. العمل بطريقة جدية في التوصل إلى فكرة " مأمور الضرائب الالكتروني " الذي يمكن ان تقوم بإعداده
إحدى شركات البرمجيات المصرية عن طريق تجميع المعادلات الرياضية والقواعد و التعليمات
التفسيرية الواردة في جميع قوانين الضرائب المعمول بها و وضعها جميعا بترتيب و برمجة و علاقات
منطقية معينة داخل الحاسب الالكتروني بحيث يمكن الحصول على برامج تقوم بمهام تقدير الضرائب
و التوصل إلى نتائج و قرارات محايدة وسريعة بدلاً من المدد الطويلة التي يقضيها المأمور في انجاز هذه
المهمة .

9. ضرورة استخدام طرق إدارة المخاطر للحفاظ على الإيرادات أثناء عملية الدمج .

10. ضرورة الارتقاء بوظيفة الفحص باعتبارها أساس العمل الضريبي ، و يمكن تحسين وظيفة الفحص
من خلال ما يلي :

- إعداد الفاحصين المكلفين بإجراء الفحص الموحد / الشامل من خلال برنامج تدريبي متخصص
يشمل دراسة التشريعات الضريبية المختلفة و تعديلاتها و مساعدتهم على أساليب فحص جميع
الضرائب بشكل موسع و بخاصة ضريبي الدخل و المبيعات / القيمة المضافة .
- تقسيم الممولين / المسجلين إلى ثلاثة فئات أسوة بالنظام الكندي لتيسير إجراءات الفحص .
- خلق نوع من الشفافية بين المصلحة و الممولين / المسجلين من جهة أخرى من خلال السماح
لهم بالحصول على نسخ من أوراق عمل الفاحص و تقريره النهائي حتى يتسنى للممول /
المسجل إتباع ما يلزم من إجراءات للاعتراض على تقرير الفحص خلال الفترة الزمنية التي
نص عليها القانون .

=====

المراجع

1. د/سعيد عبد العزيز عثمان ، د/شكري رجب العشماوى .
" اقتصاديات الضرائب " (سياسات – نظم – قضايا معاصرة) ، 2007 .
2. د/سعيد عبد العزيز عثمان
النظم الضريبية – مدخل تحليل مقارنة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية
2000
3. دليل الأبحاث و الدراسات المقارنة فى ضريبة المبيعات و الضريبة على القيمة المضافة
وزارة المالية
مصلحة الضرائب العامة على المبيعات – قطاع البحوث و السياسات الضريبية
الجزء الثانى ، الثالث – 2006
4. رسالة السيد / رئيس مصلحة الضرائب المصرية
عن قرار دمج مصلحتي الدخل و المبيعات
فى
مصلحة الضرائب المصرية
يناير 2007
5. البنك الاهلى المصرى . النشرة الاقتصادية .
العدد الرابع ، المجلد التاسع و الخمسون ، 2003 .
العدد الأول ، المجلد الستون ، 2007 .
6. البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ، النشرة الإحصائية الشهرية .
7. التقرير المالى الشهري – وزارة المالية
مارس 2006 – مجلد (1) - العدد (5) .

=====

ملحوظة : -

يمكن طلب الحصول على نسخة من أبحاث ودراسات الادارة العامة للبحوث المالية بالمراسلة على

العنوان التالى : -

وزارة المالية – قطاع مكتب الوزير – الادارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الادارية – الادارة

العامة للبحوث المالية – أبراج مدينة نصر – القاهرة .

التليفون : 23421826-23421820